المعنى الإيحائي والتأويل وقصدية القراءة بين التراث النقدي العربي والسيميائية الحديثة

ا/علوي أحمد الملجمي(1)

مقدمة

الإيحاء إلقاء المعنى بسرعة وخفاء، وهو الإشارة إلى المعنى عن طريق أصداء العلامات بعد شحنها بطاقات دلالية قائمة على الانفعال العقلي. والمعنى الإيحائي، حيث عرَّفَهُ بأنه "الأصداء الانفعالية العقلية (الانفعال العقلي) للعلامات الشفافة المؤسسة على الانفعال الفكري، التي تلوح في عقل المبدع وعقل المتلقي". وينتمي المعنى الإيحائي إلى البنية العميقة للنص، وهو قسم مستقل من أقسام المعنى، ومستوى من مستوياته العمودية، إلى جانب المعنى الأساسي أو المباشر، والمعنى الضمني أو الهامشي، والمعنى الانفعالي. وهو مستوى المعنى القادر على صنع ظلال للنص، وهي عبارة عن العوالم التي ترتسم في ذهن المتلقي عند إدراك المعنى، وهي عوالم مطابقة أ و مقاربة لتلك التي أراد المبدع رسمها. وترتبط لذة النص بإدراك ظلاله الناتجة عن إدراك معناه الإيحائي.

ويرتبط المعنى الإيحائي بالتأويل وانفتاح الدلالة الذي يكشف عن المستويات العميقة للنص، كما يرتبط بقصدية القراءة، والمحددات التي ترتكز عليها العملية التأويلية . وكلٌّ من التراث النقدي العربي والسيميائية الحديثة يفترقان ويختلفان في هذه الجزئية، فهما يتفقان في أشياء ويختلفان في أخرى، وهذا ما تبحث فيه هذه الصفات؛ للوصل إلى نقاط الاتفاق والاختلاف في قضية التأويل وقصدية القراءة بالنسبة للمعنى الإيحائي.

1. التأويل وانفتاح الدلالة:

1.1 انفتاح الدلالة:

تقوم العملية التأويلية التي ينتج عنها المعنى الإيحائي على مبدأ الانفتاح، فانفتاح النص الذي يشتغل بسببه التأويل هو ما يظهر المعنى الإيحائي الذي يختفي في عمق النص، إلا أن هذا المصطلح – وبوصفه عملية تواجه النصوص – يُعدُّ أمرًا مشكلًا ، ويُواجِهُ كثيرًا من التساؤلات حول هل هو انفتاح محدود، أم أنه انفتاح لامتناهي؟ وهل يملك النص معنىً محددًا يوقف العملية التأويلية بعد هذا الانفتاح؟ وما يودُّ البحثُ طرحه هنا هو الإجابة عن تساؤلات من هذا الق بيل، وربطها بالمعنى الإيحائي، فهل يملك النص معنىً إيحائيًا وحيدًا يتوصل إليه بعد عملية تأويلية، أم أن هناك معاني إيحائية لامتناهية تظهر مع كل عملية تأويلية؟

إنَّ مصطلح الانفتاح جديد على الدراسات الأدبية والنقدية، ولم يعرفه التراث النقدي العربي، وإن عرفه مفهومًا بتسميات مختلفة، وقد ظهر هذا المصطلح مع السيم يائيات الحديثة، وكان علامة

---

(١) معيد بجامعة البيضاء – الجمهورية اليمنية.

على ظهور عدد من نظريات القراءة والتأويل . فإذا كانت البنيوية تنظر إلى النص على أنه بنية مغلقة، بفعل الانغلاق أو التسوير الذي تمارسه على النص . «أما الانفتاح والدينامية فهما يذكراننا بقدوم مرحلة جديدة في المعرفة العملية »(1)؛ حيث أصبح كلُّ شيءٍ قابلًا للتأويل، وأصبح انفتاح النص على القارئ جزءًا من انفتاح العالم، في عصر وصف بـ(عصر الانفتاح).

موقف التراث العربي من انفتاح الدلالة واضح، فهو مع تأكيده على دور التأويل في إنتاج المعنى الإيحائي وغيره من المعاني، إلا أنه يرى أن عملية التأويل م حدودة ومتناهية عند خانة تأويلية معينة تحدد بوصفها المعنى النهائي للنص. فلم يشر أحد من النقاد العرب القدماء إلى أن نصًا من النصوص يمتلك دلالات لامتناهية، وإن رأوا في بعض النصوص أنها (حمَّالة أوجه)، وتنفتح على احتمالات متعددة؛ لغموضها وخفائها، إلا أنهم يؤكدو ن أنه بممارسة القراءة التأويلية عليها يظهر المعنى النهائي للنص.

وفي السيميائيات الحديثة تعد هذه القضية من أهم القضايا التي شغلت كثيرًا من منظريها، خاصة أن نقاشاتهم حول هذه القضية تركزت حول قراءاتهم لـ(بورس) في نظريته (السميوزيسية). وبالأخص منها ما يتعلق بم بدأ (السميوزيس اللامتناهية)(2)، وهي إحدى أهم مفاهيمه التي ارتكزت عليها دراسات متعددة. وقُدِمتْ حولها كثيرٌ من القراءات المتباينة، والأكثر تباينًا وتطرفًا كما هو في التفكيكية.

1.2 السميوزيس اللامتناهية:

مفهوم السميوز أو السميوزيس دخل إلى حقل الدراسات السيميائية الحديثة مع (بورس)، فهو صاحب هذا المفهوم، «وهو الذي جعل منه الحجر الأساس الذي تنبني عليه التصنيفات السيميائية للعلامة كما هو م ثبت في كتاباته المتعددة ».(3) وقد ربط هذا المفهوم بتصوره للعلامة بأركانها الثلاثة (الممثل والموضوع والمؤول). والعلاقة بين هذه العنا صر الثلاثة والترابط بينها «هو ما يشكل المضمون الحقيقي للسميوز».(4)

السميوزيس سيرورة دلالية تتحكم في إنتاج الدلالات وتأويلها . وكل الوقائع الكونية تدخل ضمن هذه السيرورة (السميوزيس) عند (بورس)، «إن كل ما يُتداول ضمن الممارسة الإنسانية

---

(١) إيكو (أمبرتو)، الأثر المفتوح، تر : عبد الرحمن بو علي، دار الحوار – اللاذقية – سوريا، ط 2، 2001م. ص32.

(2) وقد عرف الفلاسفة العرب القدماء هذا النقاش قبل أن يظهر عند الغرب بقرون، فقد انقسم الفلاسفة العرب القدماء إزاء دلالة التلازم إلى قسمين: أحدهما: يرى أنها تقتضي دلالات غير متناهية . والآخر يرى أنها لا تقتضي ذلك. ينظر: الرازي (محمد بن محمد)، لوامع الأسرار شرح مطالع الأنوار في المنطق، منشورات كتب النجفي – قم، (ت: م). ص34 وما بعدها.

وهذا الجدال قريب مما سأورده في السيميائيات الحديثة . وفي باب المعنى الإيحائي ومقارنته بالمعنى نفسه في السيميائيات كلام كثير في التراث الفلسفي العربي، ولكن لمَّا كان موضوع بحثي مقيدًا بالتراث النقدي العربي، لم يسعني إيراده.

(3)بنكراد(سعيد)، السيميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها، دار الحوار – اللاذقية – سوريا، ط 3، 2012، ص259.

(4)نفسه.

ويستعمل باعتباره علامة يشتغل باعتباره سيرورة سميوزية. وعلى هذا الأساس فإن مفهوم العلامة في تصور (بورس) مثلا، لا يمكن أن ينفصل عن سيرورة السميوز، فخارج هذه السيرورة لن تحيل الوقائع إلا على تجربة صافية خالية من الفكر والقانون، وستنتفي بانتفاء الشروط التي أنتجتها».[1] فكل ما هو علامة لا يشتغل إلا بالسيرورة الدلالية التي يطلق عليها بورس (السميوزيس)، وبدونها فإن تلك الوقائع لا تكون علامة، وبالتالي فهي خالية من الفكر والقانون.

والسميوزيس هي الوجه الخفي لثلاثية العلامة (المأثول والموضوع والمؤول) لأنها هي التي يتم بفعلها عملية الإدراك عبر استعادتها للمقولات الفانيروسكوبية (Phaneroscopy). فكل ما يجربه الإنسان ويدركه بوصفه (أول يحيل على ثان عبر ثالث ضمن سيرورة لامتناهية)؛ يشكل علامةً تشتغل عبر السميوزيس لتحقيق المقولات الوجودية أو الفانيروسكوبية الثلاث وإدراكها. فكل التمظهرات الكونية تشكل علامة تشتغل عبر السميوزيس (السيرورة الدلالية)؛ وهو ما يعني انفتاح كل العلامات الكونية أمام القراءة والتأويل.

إنَّ (السميوزيس اللامتناهية) كما عبر عنها (بورس) هي ما يشكل قوام السيميائيات الحديثة. وقد وقفتْ الدراسات السيميائيات التي جاءتْ بعد (بورس) عند هذه النظرية (نظرية السميوزيس اللامتناهية)، وحاولوا قراءتها ضمن تراث (بورس) السيميائي، وفهمها وتطبيقها، فجاءتْ قراءاتهم متباينة إلى حد كبير. وقد تولد عن تلك النقاشات والتباينات تياران عامان، أحدهما: يقرأ مقالة بورس (السميوزيس اللامتناهية) على ظاهرها، ويرى في النصوص دلالات لامتناهية. والآخر: يرى أن انفتاح الدلالة لا بد أن يحدد، وأن العملية التأويلية لا بد أن تُرَهن؛ ليظهر مع هذا التحديد والترهين المعنى النهائي للنص.

وعلى هذا، فقد قدمت لنا السيميائيات «تصورين مختلفين للتأويل. فتأويل نص ما – حسب التصور الأول – يعني الكشف عن الدلالة التي أرادها المؤلف، أو على الأقل الكشف عن طابعها الموضوعي، وهو ما يعني إجلاء جوهرها المستقل عن فعل التأويل. أما التصور الثاني فيرى – على العكس من ذلك – أن النصوص تحتمل كل تأويل».[2] فالسيميائية بالنسبة لهذا التصور سيميائيتان أو تياران، ويمكن أن نطلق على هذا الأول (السيميائية الهرمسية). ونطلق على الآخر (سيميائية المعنى النهائي).

1.2.1 السيميائية الهرمسية[3]:

---

(1)نفسه.

(2) إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، ترجمة وتقديم: سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء، ط2، 2004م، ص117.

(3)الهرمسية (Hermetism): جملة آراء قديمة تنسب إلى هرمس (إله الإغريق)، وهم ينسبون إليه معرفة كل شيء. وللهرمسية صلة بالكيمياء، والسحر. وهناك هرمس آخر مصري، وكلاهما كانا بعد الطوفان.
ينظر: صَلَيبَا (جميل)، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني – بيروت، 1982م. 519/2. و سيزكين (فؤاد) تاريخ التراث العربي، تر: عبدالله بن عبدالله حجازي، مطابع جامعة الملك سعود – الرياض، ط1، 1986م. 33/4.

يمكن أن يطلق عليها - أيضًا - سيميائية التأويل المضاعف أو المفرط، أو سيميائية الدلالات اللامتناهية. وقد قامتْ على ركيزتين: الأولى: أقوال (بورس) ونظريته في السميوزيس اللامتناهية. والأخرى: آراء النظرية الهرمسية . وأهم أنصارها هم أصحاب التأويل المضاعف، والقائلين بالتفكيك، وبعض السيميائيين العرب، وإن كانت لم تتضح مواقفهم؛ لاعتماد كتبهم على مبدأ الشرح والتفسير لأقوال الغربيين دون أن يحددوا موقفًا معينًا مما ينقلون.

فمبدأ السميوزيس عند (بورس) فهمه هؤلاء على أنه انفتاح للتأويل وسيرورة للدلالة إلى ما لا نهاية. فسعيد بنكراد يرى أن هذا المبدأ يشير إلى اللانهائية في التأويل، «فالسميوز لا تقف عند حدود رصد المعنى الأولي الذي يحيل عليه التمثيل من خلال إحالته الأولى، بل تشير إلى إمكان استمرار هذه الإحالات دون انقطاع إلى ما لا نهاية».(1)

إن هذا الفهم والتفسير يجعل من السميوزيس عملية حركية غير مستقرة، وسيرورة لامتناهية، معتمدةً على مبدأ التوالد الدلالي . «إن النشاط التأويلي، وفق الغايات السميوزيسية، المعلنة أو الضمنيةِ فعل كلّي، إن كانت آثاره المباشرة هي تعيين دلالة ما (تعيين ما)، فإن عمقه لا تحدده سوى الإحالات ذاتها التي تجعل من أي نسق سيميائي بؤرة للتوالد الدلالي اللامتناهي ».(2) وما يعطي السميوزيس بعدها التأويلي هذا هو الترابط القائم بين عناصر العلامة الثلاثة.

فالسميوزيس هي عملية تشتغل داخل العلامة، ومن تعريف (بورس) للعلامة يتأكد هذا اللاتناهي في الدلالة الذي يقوم به السميوزيس داخل العلامة . ولذا «تقوم سيميائيات (بورس) على مبدأ أساس: إن العلامة شيء تفيد معرفته معرفة شيء آخر . إن هذه المعرفة المضافة (بالمعنى البورسي للكلمة) تدل على أن الانتقال من مؤول إلى آخر يكسب العلامة تحديدات أكثر اتساعًا سواء كان ذلك على مستوى التقرير أو على مستوى الإيحاء ».(3) أي أن من شأن أي موضوع أن يتحول إلى علامة، وكل علامة تؤول أخرى، أو تحيل عليها في سلسلة لا متناهية من الإحالات والتأويلات.

وإذا كانت العلامة في أبسط تعريفاتها هي ممثل يحيل على موضوع بواسطة مؤول، ثم يتحول الموضوع إلى ممثل جديد يحيل على موضوع جديد، وهكذا، فإن هذه الاحالات المتكررة واللانهائية هي طبيعة السميوزيس، كما أنها الحال الطبيعية للتأويل الهرمسي . ففي السميوزيس اللامتناهية «يؤول الموضوع المباشر من خلال علامة أخرى (المأثول في ارتباطه مع الموضوع المباشر الذي يناسبه)، وهكذا دواليك إلى ما لا نهاية».(4)

---

(1)بنكراد، السيميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها، مرجع سابق، صـ259.
(2)بنگراد (سعيد)، السميوزيس والقراءة والتأويل، مجلة علامات (محكمة – النادي الأدبي بجدة)، العدد: 10، 1998. صـ46.
(3) إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، مرجع سابق، صـ120.
(4) إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، مرجع سابق، صـ123

هذا هو تصور (بورس) للعلامة واشتغال السميوز داخلها، فالعلامة لا تكون علامة حتى تحيل على شيء آخر، بل إن العلامة هي إحالات متكررة وغير متناهية. «فالعلامة لا يمكن أن تقف عند إحالة واحدة. فما يطلق العنان للدلالة هو نفسه ما يجعل من إيقافها أمرًا مستحيلًا . فالسميوز لا متناهية، ولا يمكن أن تقف عند حد بعينه. فالنص عندما يتخلص من إرغامات المحفل المبدع يصبح في حل من أمره، ويسلم حينها نفسه لحركية ت أويل لا تتوقف عند حد بعينه . تلك هي الخلاصة المباشرة لتصور (بورس) للدلالة وإنتاجها».[1] وهذا التصور يتلاقى مع التصور الهرمسي أو المتاهة الهرمسية.

ولذلك اتجه بعضهم إلى الربط بين (بورس) وبين الهرمسية، وأنتج تأويلًا سيميائيًاهرمسيًا . «ويذهب التطبيق السيميائي ا لهرمسي بعيدًا جدًا، وبالتحديد في ممارساته للتأويل المشكوك فيه Suspicious»[2]. إنه التأويل المضاعف أو المفرط الذي تقوم عليه المتاهة الهرمسية أو الحيدان الهرمسي. «إن الخاصة الرئيسية للمتاهة اله رمسية هي قدرتها على الانتقال من مدلول إلى آخر، ومن تشابه إلى آخر، ومن رابط إلى آخر دون ضابط أو رقيب».[3] إن النص فيها يصبح قابلًا لأي تأويل، حتى التأويلات التي يناقض بعضها بعضًا، وحتى إن أدى هذا التأويل إلى نتائج عبثية.

إنَّ هذا ما نادتْ به بعض النظريات الحديثة، وخاصة تلك التي اعتمدت على قراءة (بورس)، وأهمها التيار التفكيكي الذي يتزعمه (جاك دريدا)، والذي يجعل القراءة نوعًا من اللعب الحر، يصبح معها النص بلا معنى معين، والتأويل بلا نهاية؛ ولهذا أطلق عليه (ك. م. نيوتن K. M. Newton) «علم التأويل السلبي».[4] والتصور السابق للسميوزيس اللامتناهية يضعنا «في صلب الممارسة التفكيكي نسبة لـ(جاك دريدا) فالنص لا مركز له»[5]، وإن وجد فهو لا يشكل مركزًا ثابتًا، بل مجرد فرضية غير ملزمة يتخذها القراء مطيةً أو مبررًا لقراءاتهم وتأويلاتهم. ويربط (إيكو) بين التفكيكية والانفتاح اللامتناهي للدلالة، ويتساءل «هل يجوز القول إن المتاهة اللانهائية التي تتحدث عنها التفكيكية هي شكل من أشكال السميوزيس اللامتناهية؟»[6]

إذا كانت هذه النصوص المعتمدة على قراءة (بورس) في مقولاته تؤكد «أنَّ التأويل اللامتناهي أمر ممكن عند (بورس)»[7]، فإن هذا الفهم أنتج خلطًا بين نظريته السيميائية والهرمسية، وبالتالي تقاربًا كبيرًا بين السميوزيس اللامتناهية والمتاهة الهرمسية . فهل كان يقصد

---

(1)بنكراد، السيميائيات والتأويل، "مدخل لسيميائيات ش. س. بورس"، المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء، ط1، 2005، ص33.

(2) إيكو (أمبرتو)، التأويل والتأويل المفرط، تر : ناصر الحلواني، مركز الإنماء الحضاري – حلب، 2009م. ص63.

(3) إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، مرجع سابق، ص118.

(4) نيوتن، نظرية الأدب في القرن العشرين، تر : عيسى علي العاكوب، عين للدراسات والبحوث – القاهرة، ط1، 1996م، ص201.

(5) بريمي، السميوزيس والتأويل وإنتاج المعنى، مجلة سمات - المغرب، مج1، العدد: 1، مايو2013م، ص174

(6) إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، مرجع سابق، ص125.

(7)المرجع السابق، ص130.

(بورس) ما فهمه هؤلاء؟ في الحقيقة «قد تحيل السرميوزيسالهرمسية على السميوزيس اللامتناهية كما صاغها (بورس). وهناك فقرات في كتابات (بورس) تؤكد إمكان الحديث عن متاهة تأويلية لامتناهية».[1] وإن كان قد تصدى لهذا الفهم الهرمسي لمقولات (بورس) كثيرٌ من السيميائيين، رافضين أن يكون قصده إطلاق النصوص من معانيها، بحيث تصبح لا معنى لها.

وأكثر من تصدى لهذا التوجه من السيميائيين المعاصرين هو السيميائي الإيطالي (إمبرتو إيكو)، فقد رفض في كثير من كتاباته ومحاضراته التأويل المضاعف أو المفرط وفنَّد خطأه. ومع ما له من مقام رفيع في الوسط السيميائي والهرمونيطيقي والأدبي بشكل عام، إلا أنه لم يسلم من ردود أنصار التأويل المفرط، ومن هؤلاء (جوناثان كلر) الذي ألف مقالًا في الدفاع عن التأويل المضاعف، ألقاه في مؤتمر دُعِيَ إليه (إيكو) ليفند أخطاء التأويل المضاعف أو المفرط.

وهو يرى أن إنتاج تأويلات للأعمال الأدبية ليس الغاية الأسمى والوحيدة للدراسات الأدبية، وإذا كان على النقاد أن ينفقوا أوقاتهم في تدبر النصوص واقتراح التأويلات لها، فليطبقوا أقصى ما يستطيعون من جهد تأويلي، وليذهبوا بعقولهم إلى أقصى ما يستطيعون من التأويلات حتى وإن كانت متطرفة، فربما يكون لها تأثير ولو ضئيل، وربما تكون فرصتها أفضل من التأويلات المعتدلة في تسليط الضوء على تضمينات لم تلاحظ.[2]

يستشهد (كلر) بقناعات (إيكو) الخفية، فهو بالرغم من إنكاره التأويل المفرط، إلا أنه في قرارة نفسه «يرى هو أيضًا أن التأويل المفرط أكثر إقناعًا وتقديرًا من جهة العقل من التأويل المحكم أو المعتدل ».[3] وهذا يُعدُّ إعلاءً من شأن التأويل المفرط الذي يعتمد على انفتاح الدلالة ولانهائية التأويل. ويحاول (كلر) إبراز بعض مميزات التأويل المفرط، فمع اعترافه بأنه «ربما كان ذلك إفراطًا في التأويل، ولكنه أيضًا قد يكون أكثر إثارةً وتنويرًا للقصيدة (حتى ولو كنا سنرفضه في النهاية)».[4]

وعلى ذلك، فإن هذا التيار السيميائي يجعل من النص عملًا مفتوحًا، قابلًا لكل التأويلات المقترحة من قبل القارئ. وهو بذلك يُدْخِلُ النص في متاهة هرمسية، فلا يمكن الحكم على معنى ما أنه المعنى النهائي للنص؛ فالعمدة على ما يقوله القارئ عن النص، لا على ما يقوله النص، وتخمينات القراء لا تنتهي؛ لذلك فهو نص يمتلك تأويلات لانهائية . وبهذا يلتقي مع الهرمسية، ويُباينُ التراث النقدي العربي، الذي لا يعترف بهذه اللانهائية.

1.2.2 سيميائية المعنى النهائي:

---

(1)المرجع السابق، صـ119.
(2) ينظر: كلر (جوناثان)، دفاعًا عن التأويل المفرط، ضمن كتاب (التأويل والتأويل المفرط)، مرجع سابق، صـ138-139.
(3)نفسه.
(4)المرجع السابق، صـ142.

إنها سيميائية التأويل المعتدل في مقابل سيميائية التأويل المفرط. وهذه السيميائيات تنظر إلى السميوزيس اللامتناهية على أنها مجرد فرضية نظرية لا غير، وأن غاياتنا المعرفية تؤطر وتوقف هذه السلسلة. وترى أنه لا بد أن يكون للنص معنى نهائي يقف عنده التأويل . وإلا فإن الدراسات النقدية وقراءة النصوص ستغدو نوعًا من العبث.

ومقولات (بورس) عن العلامة وإحالاتها المتكررة، والسميوزيس باعتبارها سيرورة دلالية غير مستقرة أو لامتناهية، إنما هو افتراض نظري يستحيل تطبيقه إجرائيًا على النصوص. فـ«فكما أن (بورس) في تحليله للمؤولة وذهابه إلى أنها تتناسل مع مؤولات أخرى إلى ما لا نهاية، يرى بأن هذه السيرورة تقف عندما تصل إلى تشكيل ما يسميه بالعادة أو المؤولة النهائية».(1) فهناك ما يوقف السيرورة الدلالية ويحد من نشاطها وهو المعنى النهائي للنص، أو ما أطلق عليه (العادة).

وعلى هذا، فإن النشاط التأويلي الذي تقوم به السميوزيس عند التطبيق والإجراء هو تأويل معتدل يختلف عن ذلك الذي تقترحه نظريًا، «فالسميوزيس لامتناهية في المطلق، إلا أن غاياتنا المعرفية تقوم بتأطير وتنظيم وتكثيف هذه السلسلة غير المحددة من الإمكانات».(2) وهذا الفهم غلب على كثير من السيميائيين أمثال (غريماس) و(إيكو).

ومع وجود التيار الأول (تيار التأويل المضاعف) والتيار التفكيكي، فإن (إيكو) يحارب من أجل الوصول إلى سيميائية ذات سميوزيس متناهية، ولعل هذا هو السبب في تأليفه عددًا من كتبه، كـ(التأويل بين السيميائيات والتفكيكية)، و (التأويل والتأويل المفرط) فقد سعى إلى القول بخطأ قراءات (دريدا) وأمثاله لمقولات (بورس) ونظريته في السميوزيس اللامتناهية، محاولًا إثبات أن (بورس) لم يكن يقصد بمقولته هذه تفكيكًا أو انفتاحًا لامتناهيًا للدلالة.(3)

إنَّ (بورس) كما أعطى المؤول الديناميكي مشروعية إعطاء التأويلات اللامتناهية، فإنه قد قيده، وحدَّ من قدرته بالمؤول المنطقي أو المؤول النهائي، وكما يقول (إيكو): «إننا أمام ميلاد شيء جديد لا موقع له في التفكيكية، خارج المؤول المباشر، الانفعالي أو الطاقوي والمنطقي، وكلها مؤولات توجد داخل السميوزيس، هناك المؤول المنطقي النهائي ».(4) إنه التأويل المعتدل الذي يواجه التأويل المفرط، فالتأويل الذي تقترحه هذه السيميائيات يعطي القارئ الحق في تأويل نصٍ ما، ولكن بشرط احترام النص، واحترام تاريخه وخلفيته الثقافية واللسانية.

وقد دعا (إيكو) إلى إقامة مبدأ لتفنيد التأويلات المفرطة والخاطئة وإبطالها، وذلك عن طريق إيجاد لغة نقدية واصفة تقارن بين النص مصحوبًا بتاريخه، وبين التأويل الجديد، مما يسمح بمعرفة

---

(1) الإدريسي، سيمياء التأويل، رؤية للنشر والتوزيع – القاهرة، ط1، 2010، صـ47-48.
(2) إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، مرجع سابق، صـ121.
(3) ينظر: المرجع السابق، صـ28-29-30.
(4) إيكو، المرجع السابق، صـ133-134.

التأويلات المشروعة أو المقبولة، والتأويلات المفرطة والباطلة، وهو ما يعني اتخاذ النص الخاضع للتأويل مقياسًا لتأويلاته.[1]

ولذلك يفرق (إيكو) بين استعمال نصٍ ما وتأويله، فاستعمال نصٍ ما لأجل غايات شخصية يتيح لنا أن نقرأه في سياقات ثقافية متعددة، والربط بينه وبين هذه السياقات، «أما إذا أردتُ تأويل هذا النص، فعلي أن احترم خلفيته الثقافية واللسانية».[2] وهذا يعني خضوع التأويل لتحديدات وإكراهات نصية، تجعل من التأويل عملية مبررةً تستند إلى استدلالات منطقية. وما يفرق بين هذا النوع من التأويل المشروع والتأويل المفرط هو اللغة الواصفة، التي توازن بين التأويلات استنادًا إلى النص، «وتبعًا لذلك، فإنه إذا لم يكن بالإمكان الموازنة بين التأويلات وإصدار أحكام قيمة في حقها، فإن هذا المبدأ يسمح لنا على الأقل برفض التأويلات الخاطئة التي يصعب تبريرها والتي يدخلها (إيكو) فيما يسميه بـ(التأويل المفرط)».[3] إننا أمام (نقد النقد) أو اللغة الواصفة، والتي يُحاكم في ضوئها التأويل إلى النص.

وعلى ذلك، فإن هذه السيميائيات ترى في السميوزيس اللامتناهية مجرد فرضية نظرية، لا يمكن تطبيقها على النصوص؛ لذلك فهي تؤكد بأنه في الجانب الإجرائي والتطبيقي لا يوجد هذا اللاتناهي. وتأويلات القراء للنصوص محكومة بمحددات النص. وهي بذلك تتفق مع التراث النقدي العربي في جانبها التطبيقي والإجرائي.

1.2.3 بين التناظر والتدلال:

تعدد تيارات التأويل يعود إلى الخلفيات والتصورات الفلسفية لهذه التيارات، وخاصةً منها تلك المتصلة بالمعنى وكيفية إنتاجه وتأويليه. وإلى جانب التيارين العامين اللذين أوردته ما سابقًا، يتوقف البحث عند مفهومين مهمين في الدراسات السيميائية، وهما: مفهوم (التناظر)، ومفهوم (التدلال).

إن الأمر يتعلق إذًا «بمفهوم التناظر كما نحته وصاغ مضمونه (كريماص) في النصف الثاني من القرن الماضي، واستثمره أتباعه في دراسة أبعاد نصية جديدة. فالتناظر يشير إلى وجود جذع دلالي مشترك يوحد عوالم النص ويمنحه انسجامه من خلال الحد من فوضى المعانم[4] وإمكانية انتشارها في كل الاتجاهات بلا ضابط أو رادع».[5]

---

(1) ينظر: الإدريسي، سيمياء التأويل، مرجع سابق، صـ55.
(2) إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، مرجع سابق، صـ87.
(3) الإدريسي، سيمياء التأويل، مرجع سابق، صـ55.
(4)المعانم جمع المعنم وهو: أصغر وحدة دالة. أو الوحدة الدلالية الصغرى. وهو سمة مميزة على مستوى المضمون. مثال ذلك: رجل = انسان + عاقل +مذكر... فكل وحدة من هذه الوحدات تشكل معنما.
ينظر: بنكراد، السيميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها، مرجع سابق، صـ154.
(5)بنكراد، التأويل بين إكراهات التناظر وانفتاح التدلال، 288. مجلة علامات (ثقافية م حكمة - المغرب)، العدد: 29، 2008، صـ26.

التناظر حضور للتحديد والترهين، وذلك أن انفتاح الدلالة يتيح عددًا من الاحتمالات والإبدالات، يحدد التناظر أحدها. «وكل التعريفات الموضوعة للتناظر لا تخرج عن دائرة تحديد وظيفته في توفير الضمانات الأساسية التي يتم عبرها الإمساك بانسجام النص من خلال تقليص حجم امتداداته وضبطها وتوجيهها وفق غاية دلالية متضمنة في قصديته الأصلية ».[1] إنه يشبه العملية الضابطة، فافتراض وجوده يقود إلى تعيين المعنى.

إن التناظر يحد من عملية المؤول الديناميكي فلا تبقى الإحالات مفتوحة إلى ما لانهاية، ولا يمكن أن تبقى كذلك – كما هو ممكن في التصور النظري – فالسيرورة الدلالية – هنا – محكومة بقصدٍ معين، ومعطيات وإكراهات نصية تنظم العملية التأويلية . هذه الإكراهات هي التناظر الذي يتمظهر في صورة وحدات دلالية متواترة ومنسجمة مع قراءة معينة للنص، وتوفر ضمانات من معطيات النص لصحة هذه القراءة.

ينطلق مفهوم التناظر من «التسليم بوجود مركز أصلي تنتهي عنده كل الوحدات الدلالية (...) فالوصول إلى السنن الذي تنتهي عنده كل السنن، هو ما تترجمه فكرة (التعرف على التناظر الكلي)، الذي يمثل عمق النص وجوهره ».[2]فالتناظرات التي تشكلها الوحدات الدلالية تشكل ما يسمى التناظر الكلي الذي يحدد السنن الكلي أو مركز المعنى للنص. فالتناظر هو العملية الضابطة التي تحدد معنى النص المتصل بمركزه.

يلتقي مفهوم التناظر مع مفهوم (الطوبيك/المدار) عند (إيكو) في تحديد التأويل وتأطيره، فالطوبيك أو «المدار أداة ما وراء نصية، وترسيمة افتراضية، يقترحها القارئ »[3]، لتكون هي المحدد للمعنى النهائي. إنه ما يحدد معنى نص ما في سياق معين . وتحديد الطوبيك/المدار «يعني التقدم بفرضية حول انتظام معين يعتري المسلك »[4]؛ لأن تحديد مدار النص يجعل النص متماسكًا ومنتظمًا.

والطوبيك أو المدار هو معرفة الطريقة التي يتبعها القارئ النموذجي حتى يهتدي إلى سبيل تمكنه من إعادة بناء النص وتحديد المعنى القصدي له . وقد تكون الإشارة إلى هذا المعنى علنية، كأن تكون العنوان، أو عبارة في النص تنبئ عمَّا يسعى النص إلى الاهتمام به . وقد تكون خفية وتحتاج إلى تَقَصِّي. وقد يحتوي النص على ترتيبة مدارية، بدءًا من مدارات الجمل والخطابات، وانتهاءً بالمدار الأكبر للنص.[5]

ومع حالات التطابق الموجودة بين الطوبيك/المدار، والنظير/التناظر، فإنهما يفترقان من حيث طريقة الاشتغال، «ففي حين يكون المدار ظاهرة تداولية، يكون النظير ظاهرة دلالية

---

(1)المرجع السابق، صـ28.
(2)المرجع السابق، صـ30.
(3) إيكو، القارئ في الحكاية، تر: أنطوان أبو زيد، المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء، 1996م، صـ113.
(4)المرجع السابق، صـ114-115.
(5) ينظر: المرجع السابق، صـ117.

محضة»[1]. فالتناظر يتعلق بإقامة علاقات بين عناصر النص على المستوى الدلالي، ويتصل بمفاهيم مثل الانسجام والاتساق والربط، أما الطوبيك فهو فرضية تقام على أساس تداولي، يبنى فيها النص ومعناه بناءً على سياق ومقام معينين.

أما التدلال فمع أنه ارتبط مع مفهوم التناظر منذ لحظاتهما الأولى بالتأويل وطريقة تحليل النصوص، وخاصة في معناها غير المباشر أو النهائي. إلا «أنهما لا يتضمنان تصورًا موحدًا، ولا تسندهما خلفية معرفية موحدة، فينما يشير التناظر إلى إكراهات نصية توفر ضمانات تحديد وترهين التأويل، ضمن مركز النص، فكل التأويلات يجب أن يكون مهدها النص في المقام الأول ولا شيء سواه ».[2] يشير التدلال إلى سيرورة دلالية، لا تحدها إكراهات نصية، ولا تعتمد على مركزية النص بقدر ما تعتمد على تخمينات القُرَّاء.

فالتدلال «كما بلور حدوده (شارل سندرس بورس) في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ضمن رؤية سميائية شاملة للممارسات الإنسانية بكل أبعادها ولغاتها ».[3] فهو مصطلح (بورس)، وهذا المفهوم «يدل على السيرورة التي تشتغل من خلالها شيء ما بوصفه علامة »[٤]، وهو مفهوم السميوز أو السميوزيس كما شرحته سابقًا.

إنه سيرورة لانهائية عبر علاقات تقيمها ثلاثية العلامة فيما بينها، وهي سيرورة تتطور عبر إحالة الأول على الثاني عبر الثالث، ثم يتحول الثاني إلى أول يحيل على ثانٍ جديد، عبر ثالث جديد، وهكذا إلى ما لانهاية. وهكذا تغدو بذلك الدلالة مفتوحة في سلسلة لامتناهية، بحيث يصح أي تأويل من دون تحديد أو ضمانات نصية.

هذه التداعيات أو التأويلات لا تقود إلى غاية، كما أنها لا تستحضر النص بوصفه مركزًا للتأويل، «إن الأمر أشبه بح ديث مسترسل بلا موضوع ولا غاية ».[5] لكن مع ذلك فإن التدلال بتصور (بورس) ليس لعبةً مفتوحة تشتمل على مجموعة من المتناقضات يلغي لاحقها سابقها، ولكنها عبارة عن معارف مضاعفة؛ لذلك يطلق على هذا النوع من التأويل (التأويل المضاعف). إن كل معنى يقود إلى معنى آخر إلى ما لانهاية.

والتدلال يختلف عن التناظر، فالتناظر يشير إلى مركزية النص ووجوده السابق، بينما التدلال سابق «في الوجود على التحقق من جهة، ومرتبط من جهة ثانية بسيرورة معينة للتعرف والإدراك. إن العمليتين معا تشكلان سيرورة التدليل».[6]فالتدلال عند التأويل لاحق للنص، لا يشير إلى مركز، بل يتصرف في معطيات النص بذاتية وشخصانية.

---

(1) ينظر: المرجع السابق، صـ119
(2) ينظر: بنكراد، التأويل بين إكراهات التناظر وانفتاح التدلال، مرجع سابق، صـ27.
(3)المرجع السابق، صـ26.
(4) بريمي، السميوزيس والتأويل وإنتاج المعنى، مرجع سابق، صـ171.
(5)بنكراد، التأويل بين إكراهات التناظر وانفتاح التدلال، مرجع سابق، صـ35.
(6)بنكراد، السيميائيات مفاهيمها وتطبيقها، مرجع سابق، صـ223

إن التدلال على ذلك «فرضية لاحقة تعد تصرفًا ذاتيًا في هذه المعطيات وإعادة تشكيلها وفق أهواء ليست متوقعة في القصدية الأولى . وهي بذلك تدرج القارئ ضمن إنتاجية النص وتلقيه، باعتباره أحد الأطراف الرئيسية في إنتاج الدلالات وتنويعها . وذلك هو أساس الاختلاف البين بين المفهومين، فهما طريقتان مختلفتان في تقدير معنى النص وسبل الوصول إليها، وطريقة انبثاقها من العلاقات المشخصة في وجهه الحداثي».(1)

يقترب التراث النقدي العربي من مفهوم التناظر في انفتاح الدلالة، وتحديد التأويل، ووجود معطيات نصية تحدد المعنى، وعَدِّ النص مركزًا لكل تأويل . ويبتعد عن مفهوم التدلال بوصفه تأويلات لا نهاية، لا تعترف بمرجعية النص، ولا تسعى إلى الوصول إلى معنى يستقر عنده التأويل. وهذا ما يرفضه المبدأ العام للتراث النقدي العربي.

1.2.4 التأويل بين النص والقارئ:

1.2.5 قصديات القراءة:

يتعدد التأويل تبعًا لتعدد مشاربه وغاياته، والقصدية التي يبحث عنها، وعلى مدار تاريخه الطويل، فقد توزع التأويل بين القصديات الثلاثة المتعارف عليها: قصدية المؤلف، وقصدية النص، وقصدية القارئ. إن التأويل الباحث عن المعنى الإيحائي يتوزع تبعًا لذلك بين هذه القصديات . وإذا كان المعنى الإيحائي هو القصد وهو المعنى النهائي، فهل هو قصد المؤلف، أم قصد النص، أم قصد القارئ؟

من المتفق عليه – أولًا – أن المتلقي أو القارئ هو من توجه إليه النصوص، وهو المَعْنِي باستخراج المعنى الإيحائي وغيره من المعاني. ولكن يبقى السؤال قائمًا، بل تزداد المسألة غموضًا، فهل يستخرج القارئ المعنى الإيحائي (قصد المؤلف)، أم لا دخل له بقصد المؤلف؛ لأنه من الصعب تخمينه، أو أنه لا يهمه ذلك، ولكنه يستخرج معنى قَصَدَهُ النص بمعطياته النصية ووحداته الدلالية، أم أنه يستبعد من حسبانه قصد النص، لعدم وجود معنى ثابت صحيح، فهو يستخرج معنى يخمنه هو، ويجعل من النص فرضية قرائية، أو وسيلة تصديقية وتبريرية؟

كُلُّ ذلك راجع إلى ما للنصوص الإبداعية من مَزِّية يشترك في إنتاجها المبدع والمتلقي واللغة، «ولهذا السبب، فإن لتلقي النصوص الإبداعية وضعًا خاصًا. فما يبحث عنه القارئ في هذه النصوص ليس معنى جاهزًا مستقلًا بذاته، فـ(الحقيقة) لا توجد بشكل مطلق في النص الغُفْل ».(2) فالنص لا يقول الحقيقة ما لم يُمارس عليه فعل (الأدلجة) القبلية والبعدية، وهو فعل إنتاج وتأويل يعطي النص إمكانية امتلاك الفكر والعالم . ولا يكون ذلك إلا في النصوص الإبداعية المبنية على تكثيف المعنى الذي يدفع القارئ إلى متاهات التأويلات المتعددة، فتُشَعِّبَه بين قصديات التأويل الثلاث.

(1)بنكراد، التأويل بين إكراهات التناظر وانفتاح التدلال، مرجع سابق، صـ27.
(2)المرجع السابق، صـ25.

2.1 التراث النقدي العربي: بين المؤلف والنص:

شاع في التراث العربي تعظيم الغرض، وتقديس المؤلف، فالمعنى ملك للمبدع وحده، فهو صاحبه وقاصده. والقارئ أو المتلقي عندهم لا يبحث إلا عن قصد المبدع، ولذلك يكثرون من قولهم: (أراد الشاعر كذا، وقصد كذا، والشاعر لم يرد هذا المعنى) وغير ذلك من العبارات المنتشرة في كتب التراث، والتي تدل على تعظيم لمؤلف النص وقصده.

ولكن هذا الحكم ليس حكمًا عامًا على كل التراث العربي؛ ليدخل التراث النقدي فيه، فهو بالنسبة إلى هذا الأخير ليس حكمًا صادقًا، فإنه لا يثبت عند التحقيق والتدقيق . إن تعظيم المؤلف وتقديس قصده هو حكم عام بالفعل في الأوساط الشعرية والأدبية والثقافية غ ير المتخصصة في النقد. وأكثر ما انتشر في شروحات الدواوين الشعرية، والكتب الأدبية العامة . والحقيقة أنه تسرب إلى بعض كتب النقد العربي القديم، ولكنه لا يعد حكمًا عامًا، أو ظاهرة نقدية، بل عكس ذلك هو الصحيح.

لم يعترف النقاد العرب القدماء بقصدية المؤلف، بل أزاحو ها لتحل محلها قصدية النص . فالآمدي يرد على أنصار أبي تمام وقد اتهموه بأنه لم يفهم قصد شاعرهم بقوله : «ليس العمل على نية المتكلم، وإنما العمل على ما توجبه معاني ألفاظه».[1] وهي عبارة تشير إلى أن القارئ لا يتعامل مع قصد المؤلف ونيته، بل مع نصه، وما توجبه معطيات (ألفاظ) ذلك النص.

إن النقد العربي القديم يقدم قصدية النص على قصدية المؤلف، والقارئ إنما يستمد تأويلاته من النص لا من مؤلفه، بل إن بعض المعاني ربما خطرت ببال المؤلف وربما لم تخطر له على بال. والبغدادي عندما عرض لتوجيهات ابن رشيق لبيت امرئ القيس: (الطويل)[2]

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقبِلٍ مُدبِرٍ مَعاً ... كَجُلمودِ صَخرٍ حَطَّهُ السَيلُ مِن عَلِ

وزاد عليها توجيهات أخرى، علق على ذلك قائلًا؛ «هذا ولم تخطر هذه المعاني بخاطر الشاعر في وقت العمل وإنما الكلام إذا كان قويا من مثل هذا الفحل احتمل لقوته وجوها من التأويل بحسب ما تحتمل ألفاظه وعلى مقدار قوى المتكلمين فيه ».[3] فالنص هو المسيطر، وقصديته هي المُقَدَمَة، وقوته هي التي تولد التأويلات، وتنتج المعاني، بشرط وجود قارئٍ قادر ومتمكن، وهو ما أشار إليه بقوله: (وعلى مقدار قوى المتكلمين فيه). ولكن قوى القراء متوقفة على قوة النص؛ لأنها الأساس الذي تستند إليه تأويلات، ولولا قوة النص لما وسعهم الكلام فيه.

---

(1)الآمدي، الموازنة، تح: السيد أحمد صقر، دار المعارف – القاهرة، ط 4، 1994م، 179/1.

(2) الكندي (امرؤ القيس بن حجر)، ديوان امرئ القيس، تح: مصطفى عبدالشافي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 5، 2004م. ص119.

(3) البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط 4، 1418هـ -1997م، 160/3.

إنَّ قصدية النص نابعة من معطياته الدلالية، في علاقاتها النصية الداخلية، أو في سياقاتها الخارجية. فالآمدي وهو الذي يقدم النص ومعناه بتأويل الألفاظ عن طريق ربط الألفاظ بخلفياتها اللسانية والثقافية. ففي بيت أبي تمام الآتي: (البسيط)[1]

تِسعونَ أَلفاً كَآسادِ الشَرى نَضِجَت ... جُلودُهُم قَبلَ نُضجِ التينِ وَالعِنَبِ

فهو يؤول نضج التين والعنب في البيت بخبر الكهنة مع المعتصم عندما نصحوه بأن لا يغزو عمورية؛ لأن التين والعنب لم ينضج، وذلك فأل سيء عندهم. «وعاب هذا البيت أبو العباس عبد الله بن المعتز في رسالته، وقال: قد سبق الناس إلى عيب هذا البيت قبلي، وهو من خسيس الكلام، فقال أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي: ولهذا البيت خبر لو انتهى إلى أبي العباس لما عابه».[2]

أعطى التراث النقدي العربي القارئ دورًا مهمًا في عملية الفهم والتأويل، فهو الذي يقوم باستخراج معنى النص، وتحديد قصديته. إلا أن سلطة القارئ مقيدة بسلطة النص . فالنص بعلاماته النصية، وعلاقاته الدلالية هو الذي يحدد المعنى، فهو مرتكز عملية التأويل، ومرجع تخمينات القراء. والمعنى الإيحائي هو ما يقوله النص، فهو الحاضر أمام القارئ. فلا يمكن أن تُنسبَ قصديةٌ ما إلى النص لأن المؤلف قصدها، ما لم يقلها النص بمعطياته النصية، ولا يمكن أن يخمن القارئ معنى أو يعطي قصدًا، ما لم يكن نابعًا من النص . وعلى ذلك؛ فالمعنى الإيحائي والنهائي هو قصد المؤلف الذي يقوله النص بمعطياته الدلالية.

2.2 السيميائيات: بين النص والقارئ:

تجاوزت السيميائيات – مثلها مثل المناهج البنيوية وما بعد البنيوية – المؤلفَ، بعد إعلان (رولان بارت) موته، في مقالته الشهيرة عن (موت المؤلف)، مؤكدًا أن الكتابة «ترسم مجالًا لا أصل له، أو قل لا أصل له غير اللغة ذاتها، أعني ذلك الشيء الذي ما ينفك يضع الأصل موضع السؤال».[3] فقد حكمت مناهج البنيوية بموت المؤلف، لتضع النص مكانه . ثم جاءت مناهج ما بعد البنيوية لتضع القارئ مكان النص، وأعطت للقارئ دورًا بارزًا في عملية فهم المعنى.

وكانت السيميائيات من ضمن النظريات التي عرفت جدلية القارئ والنص . «والجدير بالملاحظة أن قصدية الكاتب الفعلي قد تم تجاهلها كليا ضمن جدلية قصدية القارئ وقصدية النص».[4] وإن كان المؤلف قد عاد في نظريات ما بعد البنيوية، وإن بشكل آخر ويسير، كاقتراح (إيكو) مبدأ المؤلف النموذجي.

---

(1) التبريزي (يحيى بن علي)، شرح ديوان أبي تمام ، تح: راجي الأسمر، دار الكتاب العربي – بيروت، ط 2، 1994م. 47/1.

(2) ابن المستوفى (المبارك بن أحمد بن المبارك الأربلي)، النظام في شرح ديوان المتنبي وأبي تمام، خلف رشيد نعمان، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد، 2005م. 64/2.

(3) بارت، درس السيميولوجيا، تر: عبد السلام بنعبد العالي، دار توبقال للنشر – الدار البيضاء، ط 3، 1993م، ص85.

(4) إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، مرجع سابق، ص79.

إنَّ هذه الجدلية (النص والقارئ)، قد أدخلت العملية التأويلية في متاهة القصديات، ففي ضوء هذه الجدلية «يمكن للمرء أن يسأل هل كان ما تم اكتشافه هو ما يقوله النص بفضل ترابطه النصي وبفضل نظام دلالي أساسي أولي، أم أن ما اكتشفه المخاطبون في النص يرجع إلى نظمهم الخاصة بالتوقع».[(1)]

وقد أعطت بعض السيميائيات دورًا مركزيًا للقارئ، وجعلته هو المسؤول عن فعل التأويل . وجعلت المعنى نصًا مفترضًا، والنص فرضية . وهذا التصور يعد تصورًا أساسيًا في السيميائيات فهي «تفترض – وبصورة مسبقة- الدور الحقيقي الذي يعهد إلى القارئ بوصفه المسؤول عن فعل التأويل، وبالتالي انخراطه في تحيين النص . لذا فإن الفرضية السالفة ليست جديدة، ففي سيميائيات (بورس) ما يؤكد وجود هذه الفرضية خاصة تصوره المنسجم والمتكامل لمفهوم السميوزيس اللامتناهية وغنى نظرية المؤولات ».[(2)] لكن إعطاء القارئ هذا الدور يشير إلى انفلات التأويل، وانعدام النص، وعدم استقرار المعنى.

إن تأويلًا كهذا ينقل النصوص إلى مستقبل ضب ابي، بل إنه يقضي على العملية الإبداعية برمتها. «وينتج عن ذلك أن مشكلة تَمَلُّكِ معنى النص تصبح أمرًا لا يقل مفارقة عن التأليف . فيتداخل حق القارئ بحق النص في نزاع يولد حركية التأويل برم تها. إذ تبدأ التأويلية حيث ينتهي الحوار».[(3)] إلا أن هذه المشكلة لا تعني عند (ريكور) سوى الاستقلال الدلالي للنص. فهو يرى أن إعطاء القارئ مركزية التأويل يُعدد التأويلات؛ لتعدد القراء، وهو ما يعني استقلال النص . «ومن طبيعة معنى النص أن ينفتح على عدد لا حصر له من القراء، وبالتالي من التأويلات . وإمكانية انفتاح النص على قراءات متعددة هو النظير الجدلي للاستقلال الدلالي للنص».[(4)]

يحاول (إيكو) الإبقاء على الاتصال الجدلي بين قصدية العمل (النص)، وقصدية القارئ، ولكنه يرى أن المشكلة في تحديد المقصود بـ (قصدية النص)، خاصة وأن ذلك القصد لا يكشفه سطح النص، ولكنه يظل متخفيًا في عمقه.[(5)] وذلك يعني أن النص لا يعطي المعنى بنفسه، بل لا بد من وجود دور القارئ، والذي يتجلى عن طريق التخمينات حول قصد النص.

ووفقًا لهذا فإنه لا يمكن اختصار العملية التأويلية في التعرف على قصد النص، بل إن الأمر يتجاوز ذلك. «وهو ما يعني – بعبارة أخرى – أن هناك قصدية أخرى لا تخلق المعنى ولا تبتدعه، ولكنها تعمل على تحيين كل احتمالات النص الدلالية ».[(6)] إن الأمر يتعلق بقصدية القارئ، وفهمه للنص، خاصة وأن قصد النص يتصف بالغموض والعمق، مما يؤدي إلى تأويلات وتخمينات

---

(1) إيكو، التأويل والتأويل المفرط، مرجع سابق، صـ81.
(2) بريمي، السميوزيس والتأويل وإنتاج المعنى، مرجع سابق، صـ176.
(3)ريكور، نظرية التأويل، تر: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء – المغرب، ط 2، 2006م، صـ64.
(4)المرجع السابق، صـ64.
(5) ينظر: إيكو، التأويل والتأويل المفرط، مرجع سابق، صـ81.
(6)بنكراد، التأويل بين إكراهات التناظر وانفتاح التدلال، مرجع سابق، صـ33.

متعددة، وإن كان ذلك سيؤدي إلى الإفراط في الفهم، «والإفراط في الفهم سيعد بمثابة إفراط في التأويل»[1]، وضياعًا للنص ومعناه.

أمام هذه الجدلية المعقدة (جدلية النص والقارئ) تتوزع القراءات السيميائية بين قصدية القارئ مقدمةً على كل قصدية، وبين قصدية النص باعتبار ه مركز التأويل. «نحن أمام تصورين مختلفين لتقدير معاني النص وامتداداتها الممكنة. فقصدية القارئ قد تتسع لتدمر في طريقها كل شيء بما في ذلك قصدية النص، حينها لا يقوم النشاط التأويلي سوى بإدراج النص من جديد ضمن (فوضى) الموسوعة الثقافية الشاملة حيث كل شيء يحيل على شبيهه أو نقيضه، كما هو حال بعض التيارات التي لم تر فائدة من البحث عن معنى لا يمكن أن تبوح به لغة مخاتلة بطبيعتها. وقد تضيق هذه القصدية لكي تبنى احتمالات القراءة ضمن معطيات النص لا خارجها، أي ضمن السيرورات التي يمكن توليدها من خلال فرضيات متتالية للقراءة».[2]

إن الحالة الثانية هي حالة تأويلية وفق غايات نفعية في تصور (بورس)، فهي وإن أعطت القارئ دورًا في التأويل إلا إنها لا تلتفت إلا إلى التخمينات أو الخانات التأويلية التي يقبلها النص، وتجيزها معطياته الدلالية. «وبناء عليه، فإن النص ليس مجرد أداة تستعمل للتصديق على تأويل ما، بل هو موضوع يقوم التأويل ببنائه ضمن حركة دائرية تقود إلى التصديق على هذا التأويل».[3] والنص يغدو بذلك مقياسًا للتأويلات يجيز ويقبل ما يتوافق مع معطياته الدلالية، ويرفض ما لا يتوافق معها.

يمكن القول – أيضًا – إن قصدية المؤلف هي قصدية النص ، وأنهما شيء واحد، ويمكن المزج بينهما باعتبار أن النص جزء من ذات المبدع، فالنص يعبر بكل أجزائه عن فكر المبدع وذاته. وهذا لا يعني عدم استقلالية النص، بل «يعني بصريح العبارة أن النص مكتف بذاته، وأن دلالاته في بطنه، وبإمكان المؤلف أن يستحوذ على اللسان وأن يستعمله بشكل واعٍ من بداية النص إلى نهايته وفق غاية دلالية مرسومة بدقة ويمكن استعادتها بالدقة نفسها من خلال تحليل علمي دقيق لا يلتفت إلا للأساسي الذي هو المقصود في النص وفي نفس قائله على السواء ».[4] وبالتالي فإن التعرف على قصدية النص يعني التعرف على قصدية المؤلف.

إلا إن إدراج قصدية المؤلف ضمن قصدية النص تحدث جدلًا بالنسبة للسيميائيات التي تصدق على أي تأويل يصدق عليه النص، فلربما كان من بين تلك التأ ويلات معانٍ لم تخطر على بال المبدع ساعة الإبداع. لذلك لجأ (إيكو) إلى إعطاء النص وظيفة أخرى؛ للخروج من هذا المأزق ومن مأزق آخر متمثل في القراء الذين يأتون بتأويلات مفرطة وغير منضبطة.

---

(1) إيكو، التأويل والتأويل المفرط، مرجع سابق، ص144.
(2)بنكراد، التأويل بين إكراهات التناظر وانفتاح التدلال، مرجع سابق، ص34.
(3) إيكو، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، مرجع سابق، ص78.
(4)بنكراد، التأويل بين إكراهات التناظر وانفتاح التدلال، مرجع سابق، ص32.

يعطي (إيكو) النص وظيفة إنتاج مؤلفه المثالي (النموذجي)، وقارئه المثالي (النموذجي). ويكون دور القارئ العادي، أو التجريبي - كما يسميه (إيكو) – هو القيام بتخمينات حول نوعية القارئ النموذجي المفترض من قبل النص، لأن وظيفة النص هي إنتاج هذا القارئ النموذجي، الذي يقوم باكتشاف مؤلف نموذجي - ليس هو المؤلف الحقيقي - يتوافق مع قصد النص.[1]

الشكل الآتي يمكن أن يوضح لنا عملية النمذجة التي يقترحها (إيكو):

شكل 1 القراءة النموذجية عند إيكو

إنَّ ذلك يتطلب تفاعلًا بين القارئ بكل معارفه وبين النص لإنتاج القارئ والمؤلف النموذجيين. ومن «خلال ذلك التفاعل المعقد بين معرفتي والمعرفة التي أعزوها إلى المؤلف غير المعروف. فإني لا أقوم بتخمين مقاصد المؤلف وإنما قصد النص، أو قصد ذلك المؤلف النموذجي الذي أقدر على تمييزه على أساس الاستواتيجية النصية».[2] والاستراتيجية النصية هي استراتيجية سيميائية، والتعرف عليها هو التعرف على قصد النص.

تتوزع السيميائيات الحديثة بين قصدية النص، وقصدية القارئ، فبينما تجعل بعض السيميائيات من القارئ مرتكز العملية التأويلية، تقيده بعضها الآخر بمحددات نصية. وهذه الأخيرة تلتقي مع التراث النقدي العربي في النظرة نفسها إلى القصدية . وإن كانت السيميائيات الحديثة أبعدت المؤلف عن النص بشكل كامل، فلم يعد له أي تأثير أو ظهور، ولا ينسب إليه قصد النص إلا عبر تمظهرات أخرى، كالذي سماه (إيكو) المؤلف النموذجي.

الخاتمة:

(1) إيكو، التأويل والتأويل المفرط، مرجع سابق، صـ82.
(2) إيكو، التأويل والتأويل المفرط، مرجع سابق، صـ88.

- عرف التراث النقدي العربي انفتاح الدلالة مفهومًا، ولم يعرفه مصطلحًا كما هو في السيميائيات الحديثة، ومع تأكيد التراث النقدي العربي على دور انفتاح الدلالة عبر التأويل في إنتاج المعنى الإيحائي، فإنه يرى أنه عملي ة محددة ومتناهية، تقف عند معنى معين تحدده بوصفه المعنى النهائي للنص . أما السيميائيات الحديثة فقد انقسمت إلى اتجاهين : أحدهما: يتفق مع ما طرحه التراث النقدي العربي في هذا الباب، وهو (سيميائيات المعنى النهائي). والآخر: (السيميائية الهرمسية) وترى أن السيرورة الدلالية لامتناهية، وقد دمجت بين مقولات (بورس) عن السميوزيس اللامتناهية، وآراء (هرمس). وهذا الاتجاه يخ تلف مع طرح التراث النقدي العربي.
- التناظر والتدلال من أهم مصطلحات السيميائيات الحديثة، ويوفر التناظر (مصطلح غريماس) – ومثله مصطلح الطوبيك عند (إيكو) – الضمانات الأساسية للإمساك بالمعنى؛ فهو يعمل بوصفه ضابطًا ومحددًا لعملية التأويل . والتراث النقدي العربي يقترب من هذا التصور، ويبتعد عن مصطلح التدلال (مصطلح بورس) الذي يشير إلى لانهائية التأويل.
- المعنى الإيحائي في التراث النقدي العربي هو قصد النص الذي ينسب إلى مؤ لفه الحقيقي، أما في السيميائيات الحديثة فإنه قصد النص الذي ينسبه قارئ نموذجي إلى مؤلف نموذجي.

المصادر والمراجع:

1. إيكو (أمبرتو)،الأثر المفتوح، تر: عبد الرحمن بوعلي، دار الحوار – اللاذقية – سوريا،ط 2، 2001م.
2. الرازي (محمد بن محمد)،لوامع الأسرار شرح مطالع الأنوار في المنطق، منشورات كتب النجفي – قم، (ت: م).
3. بنكراد (سعيد) ،السيميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها، دار الحوار – اللاذقية – سوريا،ط 3، 2012،صـ259.
4. إيكو (أمبرتو)، التأويل بين السيميائيات والتفكيكية ،ترجمة وتقديم: سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء،ط 2، 2004م.
5. صَلَيبا (جميل)،المعجم الفلسفي،دار الكتاب اللبناني – بيروت، 1982م. 519/2. وسيزكين (فؤاد) تاريخ التراث العربي ،تر: عبد الله بن عبد الله حجازي،مطابع جامعة الملك سعود – الرياض،ط 1، 1986م.

6. بنگراد (سعيد)، السميوزيس والقراءة والتأويل، مجلة علامات (محكمة – النادي الأدبي بجدة)،العدد: 10، 1998.

7. بنكراد (سعيد)،السيميائيات والتأويل، "مدخل لسيميائيات ش. س. بورس"،المركزالثقافي العربي – الدار البيضاء،ط 1، 2005.

8. إيكو (أمبرتو)، التأويل والتأويل المفرط ،تر: ناصر الحلواني، مركز الإنماء الحضاري – حلب، 2009م.

9. نيوتن(ك. م)،نظرية الأدبفي القرن العشرين ،تر: عيسى علي العاكوب، عين للدراسات والبحوث – القاهرة،ط 1، 1996م.

10.بريمي (عبد الله)، السميوزيس والتأويل وإنتاج المعنى،مجلة سمات - المغرب،مج1،العدد: 1،مايو 2013م.

11.الإدريسي،سيمياء التأويل،رؤية للنشر والتوزيع – القاهرة،ط 1، 2010.

12.بنكراد (سعيد)،التأويل بيناإكر اهات التناظر وانفتاح التدلال، مجلة علامات (ثقافية محكمة - المغرب)،العدد: 29، 2008.

13.إيكو (أمبرتو)، القارئفي الحكاية ،تر: أنطوان أبوز يد، المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء، 1996م،

14.الآمدي (الحسن بن بشر)،الموازنة،تح: السيد أحمد صقر،دار المعارف – القاهرة،ط 4، 1994م.

15.الكندي (امرؤ القيس بن حجر)،ديوان امرئ القيس، تح: مصطفى عبد الشافي،دار الكتب العلمية – بيروت،ط 5، 2004م.

16.البغدادي(عبد القادر بن عمر)،خزانة الأدب ولبلباب لسان العرب،تح: عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي - القاهرة، ط 4، 1418هـ - 1997م.

17.التبريزي (يحيى بنعلي)،شرح ديوان أبي تمام ،تح : راجي الأسمر، دار الكتاب العربي – بيروت،ط 2، 1994م.

18.ابنالمستوفى (المبارك بن أحم بن المبارك الأربلي)،النظام في شرح ديوان المتنبي وأبى تمام،خلف رشيد نعمان،دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد، 2005م.

19.بارت (رولان)،درس السيميولوجيا ،تر: عبد السلام بن عبد العالي، دار توبقال للنشر – الدار البيضاء،ط 3، 1993م.

20.ريكور (بول)،نظرية التأويل ،تر: سعيد الغانمي ،المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء – المغرب،ط 2، 2006م.